مصارف

أبطأ تدهور في الأوضاع التجارية خلال عام

لم يعد الحديث اليوم عن تراجع المؤشرات الاقتصادية في لبنان، هو الحدث. بل بات السؤال إلى أي مدى يُسجّل التراجع في كل القطاعات. منذ أيام أظهر التقرير الصادر عن مؤشر بلوم لبنان PMI حول نتائج المسح الشهري للنشاط الاقتصادي لشركات القطاع الخاص اللبناني تراجعاً هو الأبطأ في عام، رغم الجو الإيجابي الذي رافق تشكيل الحكومة الجديدة.
وسجل المؤشر الرئيسي 46,9 نقطة في شهر شباط الماضي، مرتفعاً عن 46,5 نقطة سجلها في

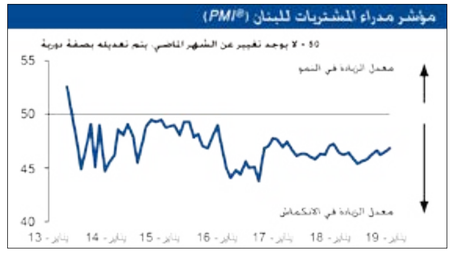

شهر كانون الثاني، ومشيراً إلى تدهور قوي آخر في الأوضاع التجارية على مستوى اقتصاد القطاع الخاص. وأشار التقرير الذي يصدر عن شركة IHS Markit برعاية Blominvest Bank منذ شهر أيار 2013 إلى تراجع معدل انكماش الإنتاج في شركات القطاع الخاص اللبناني، إذ شهد النشاط التجاري هبوطاً بأبطأ وتيرة في 12 شهراً، ومع ذلك، فقد ظل الانخفاض الأخير قوياً في المجمل.
وعلى غرار ما شهده النشاط التجاري، استمر تراجع الأعمال الجديدة بشكل ملحوظ في شهر شباط، مع تسجيل ضعف في أحوال الطلب بسبب استمرار حالة عدم اليقين السياسي. ومع ذلك، فقد تسارع معدل الانكماش إلى أبطأ مستوى في عام. وواصلت صعوبة بيئة الأعمال التأثير سلباً على سوق العمل، حيث قلّلت شركات القطاع الخاص أعداد الموظفين مرة أخرى في شهر شباط. وتسارع معدل فقدان الوظائف مقارنة بشهر كانون الثاني، بالرغم من أن التراجع كان هامشياً في المجمل. وأبرز تسارع تراجع الطلبات غير المنجزة غياب الضغط على قدرات الشركات.
كما قلّلت الشركات مشترياتها من مستلزمات الإنتاج في نصف الربع الأول من العام. علاوة على ذلك، جاء معدل التراجع أسرع قليلاً من شهر كانون الثاني. ومع ذلك، فقد أدى نقص المبيعات إلى استمرار نمو مخزون المشتريات، تماشياً مع زيادة سرعة تراجع النشاط الشرائي، وتحسن أداء الموردين بشكل هامشي.
ومع استمرار ترنّح معدلات الطلب وهيمنة الضغوط التنافسية، قامت الشركات اللبنانية في شهر شباط بتخفيض أسعار منتجاتها وخدماتها للشهر الثاني عشر على التوالي. ومع ذلك، فقد كان التراجع الأخير هو الأبطأ منذ شهر أيلول الماضي.
في غضون ذلك، لم يتغير متوسط التكاليف التي واجهتها الشركات في شهر شباط. وجاء هذا مدفوعاً بحالة استقرار عام في أسعار المشتريات، حيث شهدت الأجور توسعاً بشكل طفيف.
وأخيراً، وجدت الدراسة أن الشركات ظلت متشائمة بشأن مستقبل الأعمال، وأشار العديد من الشركات المشاركة إلى استمرار عدم الاستقرار السياسي.

150 ألف دولار منح جامعيّة من «لبنان والمهجر»

فاز الطلاب (إيلي الخوند وجويل طوق وجوزيف بجاني ورامي طبوش وتيريزا فرح) في السنة الجامعية الأولى بمنح جامعية يبلغ مجموعها 150 ألف دولار، وذلك في إطار مسابقة The A List التي نظّمها بنك لبنان والمهجر. في تفاصيل المسابقة، قام 50 طالباً متفوقاً في السنة الجامعية الأولى بحضور ورش عمل تهدف إلى بناء قدرات الشباب، وامتدت على يومين من تنظيم وإشراف برنامج بلوم شباب. سمح لهم هذا التدريب باكتساب مهارات مهمة تسمح لهم بأن يتحضروا بشكل جيد لتحقيق النجاح في مجالاتهم، ومنها اكتشاف الذات والتوجيه الوظيفي وبناء القدرات. وفي اليوم الأخير من المسابقة، قام الطلاب بتقديم عروض أمام لجنة التحكيم. وعلى أساس هذه العروض، تم اختيار 5 طلاب من بين الخمسين المشاركين للفوز بمنحة جامعية يبلغ كلّ منها 30 ألف دولار أميركي، في حين قدم المصرف مبلغ 25 ألف دولار كجوائز للطلاب الخمسين المشاركين.
وقد هنأ رئيس مجلس إدارة ومدير عام بنك لبنان والمهجر سعد أزهري المشاركين على الجدية التي أظهروها في ورشات العمل وعلى قدراتهم الملفتة على تقديم عروض مقنعة ومحترفة، منوّهاً بالوعي الذي أظهره الطلاب على الرغم من صغر سنّهم.

بنك بيبلوس يكرّم المشاركين في برنامج التدرّب 2018

أقام بنك بيبلوس حفلاً في مقره في الأشرفية لمنح شهادات إتمام لجميع الطلاب الجامعيين الذين شاركوا في برنامج التدرّب لعام 2018، وجوائز لأفضل المتدرّبين الذين قدموا أداء متميزاً. ويهدف البرنامج بحسب مدير استقطاب المواهب في بنك بيبلوس إيلي مسلم إلى «توفير تجربة تعليميّة واقعية للطلاب الجامعيين من شأنها أن تشكّل مدخلاً لهم إلى القطاع المصرفي والوظائف ذات الصلة».
ويوفّر بنك بيبلوس على الدوام مبادرات متنوّعة للمتدربين تهدف إلى زيادة فعالية برنامج التدرّب الذي يخضعون له. وتشمل هذه المبادرات بشكل خاص تدريبات وورش عمل يشاركون فيها، وهي مصمّمة خصّيصاً لمنحهم خبرة عملية في أداء الوظيفة، ومساعدتهم في اتخاذ قرارات مهنيّة فضلى، وتعزيز الكفاءات التي يحتاج لها القطاع المصرفي.

قطاع

bus@al-akhbar.com

ريادة الأعمال في لبنان... حلّ للبطالة ومعبر للعالميّة

رضا صوايا

في ظل تسجيل معدلات البطالة في لبنان نسباً مرعبة وتخطيها 36% في الإجمال و42% في صفوف الفئة العمرية 18 – 24 عاماً وفق دراسة حديثة أجرتها جمعية «مبادرات وقرارات»، كما والأرقام المقلقة عن أعداد اللبنانيين الذين غادروا لبنان ولم يعودوا العام الماضي والتي بلغت 33129 شخصاً بحسب «الدولية للمعلومات»، أضف إليها المؤسسات التي أغلقت أبوابها خلال الأشهر المنصرمة ومزاحمة اليد العاملة الأجنبية الرخيصة للبنانيين، أصبحت ريادة الأعمال إحدى الحلول التي يلجأ إليها الكثير من الشباب ممن يملكون أفكاراً لامعة وخلاقة، المشجع في الموضوع هو أن التمويل بات متوافراً كما والخبرة والنصائح التي تقدمها أعداد متزايدة من الشركات والمنظمات لكل طامح بتأسيس شركة ناشئة وإطلاق مشروعه الخاص.
أظهرت دراسة بعنوان Global Entrepreneurship Monitor للعام 2019/2018 تتناول مدى جاذبية البيئة الوطنية لريادة الأعمال أن لبنان حلّ في المرتبة 35 من أصل 54 دولة حول العالم شملتها الدراسة وفي المرتبة 5 من أصل 12 دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. النظرة المجردّة للترتيب قد تظهر أن لبنان متخلف عن بقية الدول في مجال ريادة الأعمال، لكن التدقيق في عدد من المؤشرات تظهر الكثير من الإيجابيات التي يمكن التأسيس عليها لتطوير العمل في هذا القطاع. ومع هذا، فإن لبنان سبق دولاً كروسيا التي حلّت في المرتبة 37 وإيطاليا التي حصدت المرتبة 40 والسعودية التي كان المركز 41 من نصيبها واليونان في المركز 42 والبرازيل التي حلّت في المركز 48.
اللافت كان حلول قطر في المرتبة الأولى عالمياً والإمارات العربية المتحدة في المركز السابع فيما سبقت مصر لبنان بمركز واحد وحلّت في المركز 34. وعلى مستوى الإقليم حلّت «إسرائيل» وتركيا بكل ما تختزناه من قدرات تقنية واقتصادية وبشرية في المرتبتين 28 و 29 على التوالي. وإن كان من فائدة في هذه المعطيات هي أنها تبيّن بوضوح أن لبنان قادر على مقارعة ومنافسة دول تفوقه من حيث حجمها الديموغرافي وإمكانياتها المادية والتكنولوجية.

> حلّ لبنان في المرتبة الاولى من حيث «عالمية» روّاد أعماله

إقبال كبير والإناث فاعلات

تتناول الدراسة في أحد الأقسام ما تسميه بـ «مجموع النشاط الريادي في مرحلة مبكرة» والذي تعرفه بالنشاط المنظم الذي يركز على الفترة التي تسبق والتي تلي مباشرةً انطلاق العمل الفعلي للشركة، أي المرحلة التي يكون فيها رائد الأعمال مشاركاً بنشاط في إنشاء العمل ومن ثم ملكية العمل وإدارته لمدة 42 شهراً. تظهر البيانات أن دول أميركا الشمالية وأوروبا سجلت نسباً منخفضة لناحية ريادة الأعمال وهو ما تفسره الدراسة بتوافر فرص عمل في هذه الأسواق قد تلغي حاجة البعض للتفكير بإطلاق عمل خاص بهم، إضافة إلى مستوى المنافسة العالي الذي قد يحبط البعض ويمنعهم من المجازفة. في هذه النقطة بالتحديد يحتل لبنان المرتبة الثالثة وهو ما يظهر مدى إقبال اللبنانيين على ريادة الأعمال والذي لا شك حفّزته معدلات البطالة وغياب الاستقرار الوظيفي ما دفع بالكثيرين للبحث عن خيارات بديلة.
إحدى المؤشرات البارزة أيضاً تكمن في حصة الإناث من «مجموع النشاط الريادي في مرحلة مبكرة» في لبنان والتي تبيّن أن الإناث في لبنان منخرطات في قطاع ريادة الأعمال بشكل واسع وإن كانت هذه النسبة لا تزال أقل بشكل كبير من نسب الذكور. تصل نسبة الإناث من «مجموع النشاط الريادي في مرحلة مبكرة» في لبنان إلى حوالى 18%، وهي نسبة مرتفعة جداً إذا ما قورنت بنسب مشاركة النساء في دول كالسويد وألمانيا وإيطاليا وسويسرا حيث تقل عن 5% أو في فرنسا والمملكة المتحدة حيث تلامس النسبة حدود 5%.

الأول عالمياً

إلا أن أكثر المعطيات أهمية في ما يختص بلبنان تكمن في قدرة روّاد الأعمال اللبنانيين على تسويق منتجاتهم للخارج وجذب عملاء أجانب. في هذا الإطار حلّ لبنان في المرتبة الأولى عالمياً من حيث «عالمية» روّاد أعماله. وتعرّف الدراسة روّاد الأعمال العالميين على أنهم أولئك الذين تذهب 25% أو أكثر من مبيعاتهم إلى مستهلكين من خارج دولتهم. استناداً إلى هذا التعريف فإن أكثر من نصف روّاد الأعمال اللبنانيين يصنفون وفق الدراسة على أنهم «عالميون» وهي نسبة مرتفعة جداً يتفوق فيها لبنان على كافة الدول التي شملتها الدراسة باشواط. (رسم بياني)

استدامة وتفاوت

نقطة إضافية تسجّل للبنان ألا وهي تطور الشركة الناشئة لتصبح «شركة ناضجة» بحسب وصف الدراسة، والمضحّ هنا هو استمرار الشركة لأكثر من 42 شهراً. سجّل لبنان في هذا المجال أيضاً تقدماً على سواه من الدول وهو ما يؤشر إلى موضوع فائق الأهمية وهو أن هنالك جهداً كبيراً يبذل لإنجاح الشركات الناشئة في لبنان ومنحها الأدوات اللازمة للنمو والتوسع، وبالتالي ليست ملجأ لفاقدي الأمل أو مجرد محاولات يائسة ناجمة عن الظروف المعيشية والاقتصادية التي تشهدها البلاد. وتظهر الدراسة أن الغالبية الكاسحة من الشركات الناشئة في لبنان تتحول إلى شركات «ناضجة».
وعلى رغم الظروف الداخلية التي يشهدها لبنان والتي قد لا تكون مؤاتية لخوض غمار الأعمال أو قد تدفع بالكثيرين لتأجيل إطلاق بعض المشاريع ريثما يتجلى المستقبل بشكل أوضح فإن الخوف من الفشل عند إطلاق شركة ناشئة سجل في لبنان واحدة من أدنى المستويات وهو ربما ما يفسر صمود هذا البلد طوال كل هذه السنوات على رغم جميع المحن التي ألمّت به، حيث بقي حياً ومحكوماً بتفاؤل أبنائه..

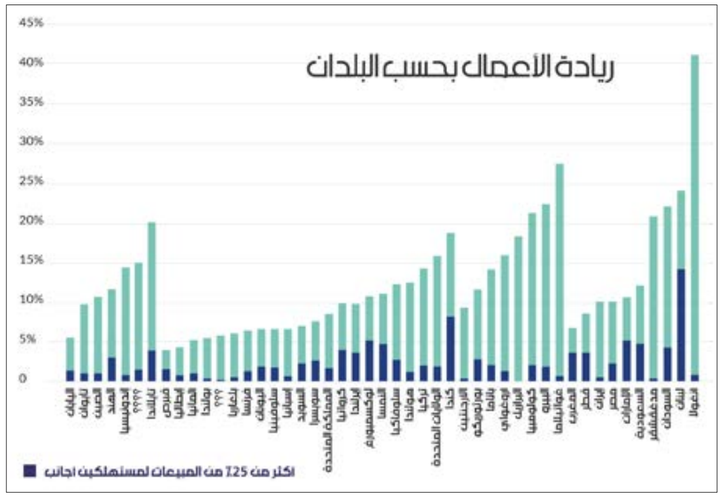

■ تجارة

«الاغراض الاكثر بحثاً» على OLX

أصدرت شركة «أولكس» لبنان، المتخصصة في مجال الإعلانات المبوبة، تقريرًا مصنّفًا يعكس أكثر المواد التي تم البحث عنها في عام 2018، في الفئات الآتية: السيارات والهواتف المحمولة والعاب الفيديو. وأظهر التقرير إقبالاً على السيارات التي تم تصنيعها حصرا بين عام 2006 و2015، من بينها بي أم دبليو وجيب ومرسيدس بينز وكيا وشيفروليه ولاند روفر. أما بالنسبة الى الهواتف المحمولة، فقد تفاوت البحث بين Iphone وSamsung وHuawei وNokia بشكل تدريجي. ومن اللافت أن العاب الفيديو حصلت على نصيبها العادل من عمليات البحث، وقد جاءت لعبة Call of Duty في المرتبة الأولى، تليها لعبة Clash of Clans و GTA 5 و FIFA 18 و Fortnite. وفيما يتعلق بأجهزة العاب الفيديو الأكثر بحثًا، جاء جهاز الـ XBOX في الدرجة الأولى، ثم جهاز النينتندو في الدرجة الثانية، يليهما الـ PS3 والـ PS4.

■ نشاطات

الدورة الثانية من مهرجان «تشاينج مايكر»

عقد في غرفة التجارة والصّناعة - بيروت، وبالتزامن مع أسبوع المرأة العالميّ مؤتمر صحافي عُرض خلاله موضوع مهرجان «تشاينج مايكر» لهذا العام والذي سيحمل عنوان «إلهام الشباب والنساء ليكونوا قادة اليوم» وكذلك القضايا التي سيتناولها. ويهدف مهرجان «تشاينج مايكر» إلى تعزيز انخراط الشباب في الاقتصاد المحلّي عن طريق ريادة الأعمال الاجتماعيّة، من خلال تزويد النساء والشباب بفرص لا مثيل لها، كوجود منافسات ومسابقات تبلغ قيمة جوائزها 300,000$، عدا عن المكوّنات الأساسيّة للمهرجان والتي تضمّ المسرح الرئيسي، «قهوة التحفيز»، أكاديمية استشاريّة، مركز التعليم السريع، معرض الشركات الناشئة، معرض مهن، وفرصاً كثيرة أخرى. وبحسب الشّريك المؤسس لـ«تشاينج مايكر» كريم سمرا، فإن مهرجان هذا العام «سيجمع أكثر من 10,000 من النساء والشبّان في جوّ ملي» بالإلهام والثّقافة والترفيه والاستثمار في مستقبل لبنان. إنه أضخم حدث تثقيفي يركز على قضايا المرأة والشباب في الشرق الأوسط».

■ صحة

داء الكرون والتهاب القولون التقرحي منتشران في لبنان

استضافت الإمارات العربية المتحدة فعاليات الدورة الأولى من مؤتمر مرض الأمعاء الالتهابي في الشرق الأوسط الذي نظمته شركة «تاكيدا» العالميّة المتخصصة في مجال الصناعات الدوائية الحيوية. استقطب المؤتمر على مدار يومين أكثر من 125 متخصصاً في أمراض الجهاز الهضمي والكبد والأمراض الباطنية، ومن ضمنهم الدكتور علاء شرارة، أستاذ قسم أمراض الجهاز الهضمي في المركز الطبي في الجامعة الأميركية في بيروت، الذي كشف أنه «يمكن أن يصاب الإنسان بمرض الأمعاء الالتهابي بغض النظر عن عمره، لكن تشخيصه يتم عادة بين سن 15-40 عاماً. ويلعب العبء النفسي الاجتماعي لمرض التهاب الأمعاء، في لبنان دوراً كبيراً. وفي دراسة حديثة شملت 15073 شخصاً، تم تشخيص 8 منهم بداء كرون و16 بالتهاب القولون التقرحي، الأمر الذي يعكس نسبة انتشار 53,1% لكل 100 ألف شخص مصاب بداء كرون و106,2% لكل 100 ألف شخص مصاب بالتهاب القولون التقرحي».

ارتفاع معدلات «الشيخوخة» في الخليج يعزز نمو سوق الأدوية

تشير الأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة، إلى أن عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي الذي يبلغ في الوقت الراهن 53 مليون نسمة سيتخطى 71 مليون نسمة عام 2050. وبحسب كارا تيرنر مديرة العلامة التجارية لدى «يو بي إم- فارما» أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا فإن «عدد الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 60 سنة في دول مجلس التعاون الخليجي سيصل إلى نحو 17.8 مليون شخص بحلول عام 2050 وهو ما يشكل 25% من إجمالي عدد السكان». تعتبر هذه الزيادة كبيرة للغاية إذا ما قورنت بالعدد الحالي الذي لا يتجاوز مليوني شخص، وهو ما سيوفّر «فرصةً ثمينة لشركات صناعة الأدوية لتحقيق المزيد من النمو في ظل ارتفاع الطلب في السوق الإقليمية التي تقدّر قيمتها حالياً بما يعادل 40 مليار دولار أميركي» بحسب تيرنر. في هذ الإطار سيعقد معرض «سي بي إتش آي» للأدوية الشرق الأوسط وأفريقيا (CPhI) في مركز أبوظبي الوطني للمعارض «أدنيك» في الفترة من 16 لغاية 18 سبتمبر 2019، حيث سيتم التطرق إلى المواضيع الرئيسية التي تؤثر على صناعة الأدوية، ومن أبرزها مرحلة الشيخوخة التي تصيب سكان المنطقة.

■ تأمين

وزير الاقتصاد يعرض خطته لقطاع التامين

نظمت لجنة مراقبة هيئات الضمان لقاء غذاء تعارفياً لوزير الاقتصاد والتجارة منصور بطيش مع قطاع التأمين، حيث عرض الاستراتيجية التي وضعها لقطاع التأمين للمرحلة المقبلة، والتي ترتكز إلى عدد من المحاور، منها تطوير مقياس الملاءة وفق منظومة Risk-based-capital، وتطبيق الحوكمة طبقاً لأفضل المعايير العصرية، وتشجيع عمليات الدمج لخلق كيانات تأمينية تتمتع بقدرات خماتية عالية، والرفع من مستوى الشفافية لا سيما لناحية عقود الضمان الإلزامي والعمولات المرتبطة بها، فضلاً عن تحفيز تأمينات الحياة والتأمينات الاختيارية. وكانت رئيسة اللجنة بالإنابة، نادين الحبال، قد نوهت إلى ضرورة استعادة الدور الريادي التأميني للبنان من خلال تطبيق أفضل المعايير الرقابية الدولية، بحيث ينمو القطاع ليتمكّن من تقديم الحماية الصحية والاقتصادية، فضلاً عن نقل الادخارات إلى الأولاد والأحفاد من جيل إلى جيل.

غضب لا سياحة

نادر صباغ

قلة قليلة من اللبنانيين اليوم لا تزال مقتنعة بخبرية «لبنان الأخضر» والعالم الجميل الذي كانت تضفيه أغاني فيروز ووديع الصافي ورؤى الرحابنة عن بلد كان قبل أن يكون الكون نفسه.
أصبح من الصعب جداً أن تقنع ولدك بالبلد، فكيف أن تسوّقه خارجياً. السياحة مؤشر على ذلك. ليس الحديث هنا عن أهمية هذا القطاع بالنسبة الى الاقتصاد الوطني، دوره التقليدي، ودور قطاع الخدمات الذي تميز به اقتصادنا الريعي لعقود. الحديث هنا عن نمط حياة مستجد. فلسفة اجتماعية باتت تتغلغل في تشكيل سلوكياتنا المستحدثة. السياحة كقرار ملزم.
في معرض حديثه عن القطاع السياحي، يضرب أحد أصحاب كبرى شركات السفر العاملة في لبنان منذ سنوات مقاربة لتوضيح وجهة نظره. يقول إن اللبناني كان معتاداً تاريخياً على الاصطياف بشكل سنوي. كان ذلك أمراً اعتيادياً عند الكثير من العائلات على امتداد الوطن الصغير، على الرغم من اختلاف مقدراتها المالية ومكانتها الاجتماعية وتوزيعها الجغرافي. كان لكل منهم طريقته في إيجاد الحل الذي يناسب وضعه الخاص. كان السفر إلى الخارج حينها مكلفاً، ومحصوراً بفئة معينة من ذوي الدخل المرتفع نسبياً. اليوم، أصبح السفر «رخيصاً» وبمتناول الجميع، فتغيرت القاعدة بشكل جذري.
قد يكون تراجع أكلاف السفر في البلد سبباً رئيساً في إقبال المهتمين عليه، لكنه ليس كل الحكاية.
تغزوك عروضات السفر على العالم الرقمي والافتراضي على مدار العام. المناسبات الترويجية باتت لا تنتهي، حتى لعيد المعلم أصبح هناك باقات مجهزة. لم يعد الأمر مقتصراً على موسم صيف أو بحر أو تزلج كما كان في السابق.
أصبح من النادر أن تجد لبنانياً لم يزر تركيا على سبيل المثال ولو لمرة واحدة. بـ 300$ فقط لا غير، أصبح بالإمكان أن تقضي 4 أيام في اسطنبول أو على شاطئ بحر إيجة متضمنة تذكرة السفر والإقامة الفندقية والنقل وحتى وجبة الإفطار. مبلغ هو أقل كلفة من عشاء سمك في أحد مطاعم بيروت لعائلة مؤلفة من 4 أشخاص.
في لبنان اليوم، إن قررت عائلة صغيرة (أب وأم وولدان) قضاء عطلة نهاية الأسبوع على الثلج في فاريا، فإنه مشروع لن تقل كلفة أيامه الثلاثة المفترضة عن 1200$ كمعدل وسطي. كيف ستتنافس هذه الباقة المحلية نظيرتها في أوروبا، فزيارة بلد كأرمينيا أو حتى صربيا تكاد تكون أرخص أحياناً.
لا يشك أحد في أن العامل المادي هو المقرر الأقوى في خيارات الاستهلاك لدى

أغلب الناس حول العالم، لكنه ليس الحاسم دوماً. نعم. يؤدي العامل النفسي دوراً لا يقلّ قوة في كثير من الأحيان.
في لبنان اليوم، هناك أغلبية يتزايد عددها لم تعد مقتنعة بالبلد كوجهة سياحية لها ولعائلاتها. ليس من الناحية المالية فحسب، بل إن شعوراً يتعاظم لدى فئة كبيرة من اللبنانيين بعدم جدوى السياحة الداخلية.
تساهم العوامل النفسية في إنتاج هذا النمط من التعاطي. تراجع إيمان اللبنانيين أنفسهم بوطنهم كوجهة سياحية. العامل النفسي حاسم في هذا المنحى. حتى «الضهرات» الاعتيادية باتت أكثر تكلفةً، ولم تعد في كثير من الأحيان كما كانت هدفاً جمالياً بحد ذاته. كثير من الناس اليوم يخرجون من بيوتهم تعبيراً عن ضغوط غير مرئية، لا طمعاً بأن يقصدوا مكاناً لصفاته الخاصة. بات الخروج «فشة خلق» غير مفهومة حتى لأصحابها، أحياناً كثيرة.
كثير من أولادنا في وقتنا هذا لا يعرفون الكثير عن معالم بلدنا الأثرية، أو عن العديد من المناطق التي كان ارتيادها في السابق يعدّ ملاذاً جميلاً لطفولة بريئة. على صغر البلد، كثير من مناطقه لا تزال مجهولة للكثيرين منا. حتى الطفولة أصبحت متطلبة أكثر من مجرد قضاء يوم تحت شجرة برفقة طابة وحبل، واللعب بالرمل مع الأقران. والسبب ليس مادياً فحسب. انفتح العالم على مصراعيه أمام أعيننا عبر الشاشات الصغيرة التي لا تفارق أصابعهم بحجج مختلفة. باتت المقارنات قاتلة بين ما هو قائم عندنا، وبين ما هو موجود لدى «الآخرين».
ومع كل ذلك، ليس السبب مادياً فحسب. حين يتراجع اقتناعك بشيء، يصبح من الصعب جداً أن تقنع به غيرك. إن لم تكن قادراً على إقناع طفل بأهمية طبيعة لبنان وجمالها بداية موسم الربيع، فلست لتلوم على ذلك وحيدك. لا يمكن أن تغيّر كلمات قليلة كثرة ما يسمع يومياً عن نفايات وأمراض وتوترات تحيط بنموه من كل صوب، فكيف ستقنع «غريباً» بأننا لا نزال قادرين كما كنا في السابق.
لا، لم يعد لبنان سويسرا الشرق، وهو لم يكن يوماً كذلك. كان الأمر نسبياً، وباتت المقارنة أصعب بكثير. زادت التنافسية وتخلّفنا عن الركب.
اليوم أحوج ما يكون الوطن إلى خطة استنهاض سياحية لأهله قبل الترويج لصحن تبولة هنا، أو حاط حمص بطحينة هناك، حتى لو حضر مندوبون عن «غينيس» الحفل. من كثرة الضغوط الداخلية، بات السفر متنفساً للتعبير عن غضب داخلي على أحوال بلد، تتلاشى ميزاته التفاضلية يوماً بعد يوم، أمام أعين أهله أنفسهم. وليست السياحة بعيدة عن ذلك، فلا تنتظروا الوافدين من الخارج، ولا تغرّنكم حركة المطار، فالمسافرون أضعاف أضعاف القادمين، والسياحة ليست مجرد أرقام.